الجامعات العربية بين الواقع وتحديات العولمة

أ/ براهمي صباح
أ.د/ عوفي مصطفى
المؤسسة: جامعة باتنة (الجزائر)
sociologie2010-br@hotmail.fr

Abstract:

This paper aims to discuss the current situation of the Arab universities and social crisis, economic, scientific desperation, by identifying the most important causes and of the low scientific research, the problem of content and quality, the dependency of scientific foreign universities, rigidity of the methodology of university education, lack of funding, in addition to the impact of the phenomenon of globalization and its implications to higher education in general and university education in particular, and then try to search for solutions to address these negative effects.

The findings of this paper to the need for total renewal of the Arab universities, both at the level of philosophy, goals (scientific research, education, community service), styles (Virtual University, Open Education,...) restructuring of the educational process, methodology and Massadraltmuel, and the need to establish accreditation bodies And quality assurance at the level of each university to follow up and monitor the quality of outputs and compliance with international standards.

تمهيد

يجتاز العالم اليوم مرحلة انتقالية بالغة الأهمية للوصول إلى عصر جديد يتميز بمتغيرات نوعية غير مسبوقة تجسدت في بعض التحديات التي تواجه المجتمع العربي كالعولمة وما تنطوي عليه من مظاهر التكتلات الاقتصادية، الثورة العلمية، التقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي، تقدم تكنولوجيا الاتصال وديموقراطية التعليم وغيرها.هذه التغيرات وما صاحبها من تطورات جذرية في الحياة الاقتصادية السياسية،الاجتماعية والثقافية فرضت العديد من التحديات أمام التنظيمات التعليمية في المجتمع العربي.

والجامعة العربية باعتبارها قمة الهرم التعليمي تواجه تحديات وصعوبات متنامية مبعثها عدم قدرتها على الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على هذا النوع من التعليم– الجامعي– كما تتعالى صيحات الاحتجاج وعدم الرضا في الأوساط الاقتصادية والمهنية والاجتماعية العربية بسبب تدني كفاءة وفعالية التعليم الجامعي ونتيجة لعدم ملائمة مخرجاته للأدوار التي يضطلع بها الخريجون من المهن والوظائف التي يلتقون بها. وما يزيد الأمر صعوبة عليها المتغيرات العالمية الجديدة – العولمة– وما تقتضيه من متطلبات، لذلك انشغلت الأوساط الأكاديمية– العالمية والمحلية– مؤخرا بدراسة وتحليل إستراتيجية التعليم العالي والجامعي في ظل العولمة، هذه الأخيرة التي تمارس ضغطا

هائلا على التعليم العالي بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة وتجعل من عمليتا الإصلاح والتجديد عمليتان ضروريتان لا مفر منهما سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية.

وعند الحديث عن ضغط العولمة على التعليم العالي والجامعي يتراءى إلى الأذهان كل ما هو مضر وسلبي، وكأنها الشر المطلق الذي يجب تفاديه، رغم أنها تحمل في طياتها جانب إيجابي وجانب سلبي، جانب يجب الاستفادة منه إلى أقصى الحدود وجانب يجب الحذر منه بكل الطرق الممكنة، فعلى سبيل المثال لا الحصر على الجامعات العربية الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم الافتراضي لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد عليها، وعليها في نفس الوقت الحذر من مزاحمة الجامعات الغربية في المجتمعات العربية للجامعات المحلية بها وما تفرزه تلك المزاحمة من تغريب أجيال الشباب الجامعي عن هويته الثقافية الأصلية.

من هذا المنطلق تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الآتي: ما واقع الجامعات العربية في ظل العولمة؟وما هي انعكاسات هذه الأخيرة عليها؟ وما هي الآليات التي اتبعتها الجامعات لمواجهتها؟ وللإجابة على هذه التساؤلات اتبعنا الخطة التالية:

1- واقع الجامعات العربية في ظل العولمة

2- انعكاسات ظاهرة العولمة على الجامعات العربية

3- الاتجاه نحو التجديد لمواجهة تحديات العولمة

1-واقع الجامعات العربية:

أجمعت أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على أن الجامعات العربية تعيش مرحلة احتضار تصارع فيها مرضا خبيثا لا فارقت الحياة ولا شفيت منه، تعاني من وضع متدني أو كما يسميه أهل الاختصاص أزمة الجامعات العربية، هذا الوضع لم يأت من فراغ وإنما ساهمت فيه مجموعة من العوامل أو الأسباب، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1-1- تدني البحث العلمي: تتعدد أسباب فشل البحث العلمي في المجتمعات العربية، إلا أنه عادة ما يرجع التركيز على الجانب المادي والذي يتضمن في طياته الإنفاق على البحث العلمي والعتاد والتجهيزات والحوافز وينضاف إلى كل هذا ضعف المواهب البحثية، عدم جدية البحوث المقدمة،ضعف قنوات نشر البحوث العلمية وعدم استجابة الجهات المعنية لنتائج البحوث المتوصل إليها، بالإضافة إلى شيوع داء البيروقراطية داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مما يحد من حرية الباحثين ويعيق دراساتهم.[1]

صحيح أن المجتمعات العربية متشابهة في عمومها إلا أنه لكل مجتمع خصائصه المميزة وهذا بدوره يؤثر على أسباب فشل البحث العلمي، فقد تكون هذه الأسباب مجتمعة في مجتمع واحد، وقد ينفرد مجتمع آخر بسبب واحد فقط يكون كفيل بصبغ البحث العلمي بالفشل.

1-2- إشكالية المحتوى والكيف: والتي لا تزال مفتقدة إلى درجة كبيرة في طبيعة النظم التعليمية العربية رغم التقدم الكمي الحاصل مؤخرا إلا أن قضية الجودة لا تزال من المعوقات الأساسية المطروحة على التعليم العالي العربي،[2] فقد وصل عدد الطلبة الجامعيين عام 2008 حوالي 7.607 مليون طالب في مقابل 1139 مؤسسة تعليم عالي[3] ويعود

هذا الاختلال في التوازن بين الكم والكيف في الأساس إلى افتقار هذه المؤسسات إلى هيئات الاعتماد وضمان الجودة التي تراقب نوعية ومستوى مخرجاتها ومدى مطابقتها للمعايير العالمية ومن ثم توجيهها نحو الأفضل لتدارك الوضع.

1-3- التدني الموضوعي في التعليم العالي والجامعي: حيث أن هناك اختلال في التوازن بين التخصصات العلمية والتقنية من جهة والأدبية والإنسانية من جهة أخرى، حيث يمثل عدد الطلبة في النوع الأول ثلث عدد الطلبة في النوع الثاني ويعود ذلك إلى سوء التخطيط وعدم توفر ما يكفي من الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي وخاصة التخصصات التقنية والعلمية التي تتطلب تجهيزات ومختبرات عالية التكلفة لذلك يتوجه المسؤولون إلى التوسع في التخصصات الإنسانية.[4]

1-4- التبعية العلمية للجامعات الأجنبية: فالجامعات العربية تمثل امتداد للتقاليد الجامعية الأروبية والأمريكية، وتتقطع صلتها بالتقاليد العربية الإسلامية في التعليم العالي وتتفاعل مع الجامعات الأجنبية ثقافيا وعلميا أكثر مما تتفاعل مع بعضها البعض وتفقد طابع الأصالة العربية وتستمد معظم تقاليدها من الفلسفات والنظم المسيطرة على الجامعات الغربية،[5] وذلك راجع إلى حداثة نشأتها مقارنة بالجامعات الغربية مما يجعلها تستورد نماذجها الناجحة ومحاولة الاستفادة منها في المجتمعات العربية لكن التقليد الأعمى هو ما يفقدها أصالتها.

1-5- جمود منهجية التعليم الجامعي: تعد منهجية التعليم الجامعي من وسائل تعليمية محتوى تعليمي وطرائق وأساليب التدريس المتبعة امتداد لما هو متبع في التعليم العام، فالأستاذ يلقي ويلقن والطالب يتلقى ويدون وهذه الطرائق لا تشجع على البحث والتحليل ولا تساعد على الإبداع والابتكار والاختراع،[6] فالطالب الجامعي الذي اعتمد مثل هذه المنهجية في التعليم العام لمدة 12 عاما على الأقل يجد نفسه فجأة في التعليم العالي مطالب بالتفكير والإبداع، لذلك فإن مبدأ التفكير العلمي والإبداعي ليس مرتبط فقط بالتعليم الجامعي وإنما هي منهجية مرتبطة بكل مراحل التعليم العام والجامعي، فمن المفروض أن يتدرب عليها الطلبة على الأقل في مرحلة التعليم الثانوي تمهيدا لاعتمادها في التعليم الجامعي.

1-6- غياب مفهوم التكامل والتنسيق: على الرغم من مزايا المفهوم الشامل للجامعة والذي يتلخص في احتواء أي جامعة على جميع الكليات والتخصصات، إلا أن التجربة في الدول النامية توحي بأن تقوم كل جامعة بالتركيز على عدد محدود من مجالات التخصص والبرامج والتي يتوافر لدى الجامعة الإمكانات المادية والبشرية والتقنية لتقديمها على أن تترك لغيرها من الجامعات التركيز على جوانب أخرى من التخصصات التي يتوافر لدى الجامعة الخبرة والإمكانات المادية والبشرية لتقديمها.[7]

1-7- نقص التمويل: تواجه الجامعات أزمات اقتصادية مالية باستمرار، وذلك بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على الجامعات، وتمويل التوسعات المختلفة بها وزيادة عدد طلابها وتقلص ما تخصصه المجتمعات العربية لها من ميزانياتها السنوية والإنمائية تحت ضغوط التقشف وترشيد الإنفاق وارتفاع الديون الخارجية لمعظم المجتمعات العربية وندرة الموارد المالية،[8] ويعود هذا الوضع لكون أغلب الجامعات العربية جامعات مستهلكة على عكس الجامعات الغربية التي تعد جامعات منتجة تسوق أبحاثها العلمية مما يدر عليها مصادر تمويل إضافية.

وخلاصة القول أن هذا الوضع الذي تعيشه الجامعات العربية يعود إلى أمرين أساسيين: يتمثل الأول في جملة الأسباب السالفة الذكر، أما الثاني فخارج عن نطاق إرادتها وهو كونها حديثة النشأة بالمقارنة بالجامعات الغربية ولا تزال

قيد الإنشاء والتجريب، وما يزيد الأمر صعوبة عليها المتغيرات العالمية الجديدة – العولمة– وما تقتضيه من متطلبات، فظاهرة العولمة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية وكانت نتيجة طبيعية لتطورها لتأخذ أشكالا وأنماطا بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية بيد أن مرحلة العولمة جاءت إلينا مغلفة بإيديولوجية الحرية وحقوق الإنسان والعقلانية والقرية الكونية وحماية البيئة ووحدة الإنسانية.[9]

2-انعكاسات ظاهرة العولمة على الجامعات العربية:

لقد تأثرت الجامعة العربية باعتبارها تنظيم اجتماعي مفتوح على الآفاق المحلية والقومية والدولية الكبرى بمجريات هذه الظاهرة الحديثة وما تتضمنه من تحولات معرفية واقتصادية وتكنولوجية وإعلامية اتصالية وثقافية وما تنطوي عليه من متغيرات وفوائد جمة لأولئك الذين يحسنون التعامل معها والتهيؤ لها الأمر الذي يجعل المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات تخضع لمعايير كونية واحدة يكون النجاح والتفوق رهنا بمرونة تلك المؤسسات وقدرتها على التعامل مع المستجدات العالمية وامتلاكها لأدوات المراجعة والتطوير وآليات تحسين القدرة التنافسية[10] ومن أهم انعكاسات ظاهرة العولمة على الجامعة العربية مايلي:

2-1- التقدم العلمي والتكنولوجي والانفجار المعرفي: تعد الثورة العلمية التكنولوجية من إفرازات العولمة وملمح من ملامحها، مما يعايشه العالم اليوم من ثورة علمية لم يشهدها تاريخ البشرية إذا ما قيست هذه الثورة وقورنت بسابقاتها من جهة السرعة والحجم والقوة في التأثير، فوتيرة المنجزات العلمية والتكنولوجية ومعدلات سرعتها تكاد تخطف البصر وتذهل العقل وتأخذ الألباب، ويطلق على هذه الثورة في أدبيات التنظير الاجتماعي لها "الثورة التكنولوجية الثالثة" تمييزا لها عن الثورتين السابقتين: الصناعية الأولى في أوائل القرن العشرين، والصناعية الثانية في منتصف القرن العشرين.[11]

بينما تتضح معالم التقدم التكنولوجي في تلك التحولات التي تحققت في مجالات عديدة تشمل أولا الآلات الحاسبة، الإلكترونيات الدقيقة، الإنسان الآلي، صناعة المعلومات الاتصالات وتكنولوجيا الفضاء وهذه تندرج تحت مسمى ثورة التكنولوجيا والمعلومات، وثاني هذه المجالات استخدام منجزات علم الأحياء الهندسة الوراثية وأبحاث الفضاء وهذه تسمى ثورة التكنولوجيا الحيوية، وثالث مجالات التقدم التكنولوجي هو مجال تخليق المواد الجديدة وإحلالها محل المواد الطبيعية القديمة على أساس التكنولوجيا الكيماوية والبيتروكيماوية، وترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية وخصوصا مواد الطاقة هذه هي تكنولوجيا المواد.[12]

إن هذا التقدم العلمي التكنولوجي أدى بدوره إلى تحول المجتمع الإنساني من مجتمع صناعي إلى مجتمع المعلومات، وهذا التحول يمكن أن يعد امتداد للمرحلة الصناعية مع الفارق أن اقتصاد المجتمعات فيها يعتمد بصورة أساسية على الصناعات المعلوماتية وليس على الصناعات الثقيلة التقليدية، ويقصد بالصناعات المعلوماتية تلك الصناعات التي تتعامل مع المعلومات بدءا من جمعها، تحليلها، تنسيقها، تسويقها وبيعها للمستهلكين في هيئة بضائع أو خدمات، وهذه المرحلة تحتاج إلى عقلية جديدة تستطيع التعامل معها ومن ثم تحتاج إلى تربية جديدة، وإلى تعليم لعصر المعلومات بدلا من تعليم عصر الصناعة والزراعة، وهذا العصر الجديد الذي نقف اليوم على أولى درجاته يفرض علينا مطالب جديدة ويتيح لنا إمكانات جديدة، وهذا هو التحدي الكبير الذي يواجه التعليم.[13]

ونخلص من هذا كله إلى حقيقة مؤداها أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية أحدثت وسوف تحدث تغييرا عميقا وشاملا له انعكاساته الكبرى على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، وبالتالي لابد من تمحيص النتائج التي تفرزها

هذه الثورة وتخطيط السياسات التي تستلزمها في شتى المجالات بحيث لا يترك التغيير وشأنه، يجري على شاكلته ويقتحم المجتمعات ويقودهم إلى المجهول، وتلعب الجامعات دورا رياديا في هذه المرحلة باعتبارها المستودع الحقيقي للمعلومات وقاطرة الحركات العلمية التقدمية.

2-2- التقدم في مجال الاتصال: جاء التطور الكبير في مجال وسائل الاتصال نتيجة للطفرة الهائلة في مختلف مجالات المعرفة، لذا كان من الطبيعي أن يصاحب هذا التطور المعرفي تطور تقني كبير وذلك بهدف التوصل إلى وسيلة فعالة للتحكم في حجم المعلومات وتدفقها، ومن هنا برزت مقدرة التكنولوجيا الجديدة للمعلومات على معالجة ذلك فوسائل الاتصال السريعة ستعبر الحدود بلا قيود برسائلها ومضامينها من أي مجتمع لأي مجتمع آخر فالإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية في منع أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية والثقافية من ثقافات أخرى.[14]

ويمكن القول أن هذا التقدم قد شجع على ظهور أنماط من التعليم العالي تعصف بحدود الزمان والمكان مستخدمة الإمكانات التي تتيحها شبكات المعلومات والاتصال العالمية، والأقمار الفضائية حيث ظهرت أشكال جديدة من التعليم العالي تتوافق مع روح العصر من سرعة بث المعلومات وسهولة في الحصول عليها بغض النظر عن الزمان والمكان مثل الجامعات المفتوحة، الجامعات الافتراضية، التعليم المباشر.

2-3- التكتلات الاقتصادية: يعيش العالم اليوم مرحلة غير مسبوقة في تاريخ التطور الإنساني، حيث تتلاحق المتغيرات والتحولات وظهور ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الذي تسوده حرية التجارة وحرية المنافسة، ويتميز هذا النظام ببروز التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل السوق الأروبية المشتركة، تكتل أمم جنوب شرق آسيا "الأسيان" وغيرها، وهناك أسباب كثيرة وراء هذه التكتلات الاقتصادية أهمها الإدراك المتزايد بأن التكنولوجيا تحل تدريجيا محل الايديولوجيا في صياغة شكل المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية فيه ويقدر خبراء العلوم المستقبلية أن الحد الأدنى المطلوب لدخول مضمار التكنولوجيا المتقدمة والسبق في واحد أو أكثر من مجالاتها هو كتلة سكانية لا تقل عن مائة مليون نسمة من غير الأميين، أو أن يكون نصفهم على الأقل قد تلقى تعليما ثانويا وأن يكون ربعهم على الأقل قد تلقى تعليما جامعيا أو ما بعد جامعي،[15] وهذه الآثار الإيجابية مشروط تحقيقها بظروف معينة ترتبط إلى درجة كبيرة بأوضاع التعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فهناك حاجة لرفع الكفاءة الإنتاجية لقطاعات الإنتاج المختلفة، ومن هنا ستصبح الحاجة ملحة لتطوير المنتجات وجودة المؤسسات التعليمية وبالأخص الجامعية منها.

2-4- ديموقراطية التعليم: لم تكن الثورة الديموقراطية الجديدة التي اجتاحت العالم في السنوات الأخيرة في القرن العشرين مفاجأة لأغلب المحللين من علماء الاجتماع السياسي، إذ استقر علم الاجتماع على مقولة مؤداها أن استقرار وازدهار أي مجتمع إنما يعتمد على عاملين هما: العدالة الاجتماعية، والديموقراطية السياسية، ولقد بدأت الثورة الديموقراطية تجتاح مجتمعات شرق أروبا وشرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، ومجتمعات أخرى من دول العالم الثالث، هذا بالإضافة إلى الإتحاد السوفياتي سابقا.[16]

وترتب على ذلك مسؤولية أكبر ألقيت على عاتق الأنظمة التعليمية بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة في توفير أكبر قدر ممكن من الفرص التعليمية لأفراد المجتمع من مختلف الشرائح الاجتماعية.

3-التوجه نحو التجديد لمواجهة تحديات العولمة:

وفي العرض السابق لأهم مظاهر العولمة وانعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة يظهر العبء الملقى على عاتق جميع مؤسسات المجتمع العربي والجامعات على وجه الخصوص للاستعداد لإنشاء مجتمع المعرفة، ذلك أن التعليم الجامعي هو الذي يعمل على إعداد الفرد إعدادا يجمع بين الشمول والتخصص خاصة في ظل التقدم الاقتصادي السريع الذي يعمل على التغيير في طبيعة المهن وبنيتها فتختفي مهن وتظهر مهن أخرى، ولن تعتمد المهن في المستقبل على القوة العضلية بل على دقة التفكير وبدرجة عالية، فالإنسان الفاعل هو الإنسان المتعدد المهارات والدائم التعلم والتدريب والتأهيل في حياته العملية، والمجتمع الفاعل هو المجتمع الذي تستأثر فيه خدمة المعلومات بأكبر نصيب من الوقت والطاقة والقوة البشرية، وتقع على عاتق الجامعات المسؤولية الأولى في إعداد فرد ومجتمع بهذه المواصفات، لذلك آن لهذه الجامعات أن تجتهد في البحث عن صيغ وحلول مبتكرة للخروج من أزمتها المعاصرة من خلال تجديد كامل يطال بنياتها وأهدافها وفلسفتها ووظائفها وأنماط التعليم بها.

3-1- تجديد الأهداف التنظيمية للجامعة: في ظل المتغيرات العالمية الجديدة- العولمة- أصبح ولابد على الجامعة اتخاذ مجموعة من الإجراءات على كافة الأصعدة ومن بينها على الأخص التي تدخل ضمن النطاق التنظيمي لاسيما أن التطور التكنولوجي الذي يمتاز بوتيرة متسارعة يجعل الكثير من النصوص والأحكام التنظيمية القائمة غير مجدية وتجاوزها الزمن لذلك وجب استبدال هذه النصوص و الأهداف التنظيمية التقليدية المكبلة بإطار تنظيمي مبسط يكرس مجموعة قواعد وقوانين تنظيمية جامعة تعتمد آلية مرنة تسمح بتطوير الأهداف التنظيمية الموضوعة وبإجراء مراجعة متواصلة لها بما يتناسب مع إيقاع التطور التكنولوجي المتصاعد.

3-1-1- فيما يتعلق بالعملية التعليمية: لابد أن تهدف العملية التعليمية في الجامعة إلى خلق مواطن ذو نزعة علمية موضوعية الذي يحسن التفكير الخلاق والمستقل، وأن يتعلم فن التسامح واحترام آراء الآخرين، وأن يعتمد على استخدام وسائل الإعلام العقلي والحوار في سبيل نشر أفكاره إذا كانت له أفكار يريد نشرها ومشاركة الآخرين فيه[17] وللوصول إلى مثل هذه النتيجة لابد أن يتحلى الطالب الجامعي بقدرات ومهارات التعلم الذاتي والمستمر حتى بعد تخرجه واستخدام مختلف الوسائل التعليمية والتكنولوجية في استسقاء المعلومات للاستفادة منها في حل المشكلات التي تعترضه وإيجاد العلاقات في قضايا جديدة.

لما كان عصر العولمة لا مكان فيه للقدرات العادية لدى الأمم في سوق التنافس القائم على التميز في اكتساب المعرفة وإنتاجها، يصبح التعليم الجامعي تعليما للتميز وللجميع، أي تعليما يشحذ طاقات كل متعلم وينميها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه دون قبول أو رضا بمستويات النجاح العادي، ومن بين تلك الطاقات تظهر طاقات أكثر تميزا يتوجب تنميتها وحفزها.[18]

3-1-2- فيما يتعلق بالبحث العلمي: تعتمد العملية البحثية على العملية التعليمية، فنجاح الأولى يعتمد على نجاح الثانية لأنه عندما يفتقر الطالب الجامعي- أستاذ/ باحث المستقبل- إلى مهارات التفكير والفهم والنقد والحوار الفعال والاعتماد على أسلوب التلقين والحفظ والاستظهار، فإنه سيعتمد لا محالة على نفس المهارات في البحث العلمي، وبالتالي ستتصف دراسته البحثية بالنقل من مصادر المعلومات دون إمعان التفكير في مصداقية تلك المعلومات ومدى

فاعليتها في إثراء دراسته العلمية ومن ثم تحليلها ونقدها، وبالتالي يكون البحث العلمي دون المستوى وعديم الجدوى ولا يضيف إلى المعرفة العلمية شيئا.

فتجديد أهداف العملية التعليمية يقودنا إلى تجديد الأهداف العملية البحثية أيضا فالبحث العلمي في ظل التغيرات العالمية التكنولوجية والمعلوماتية والاقتصادية الحادثة في المجتمع يجب أن يرمي إلى:[19]

- المساهمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإضافة إليها.
- الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- إجراء البحوث البينية التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة من خلال أكثر من تخصص.
- التعاون العلمي مع المؤسسات الجامعية العربية والغربية.
- تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على طرائق البحث وأساليبه الحديثة.

3-1-3- فيما يتعلق بخدمة المجتمع: تتحمل الجامعة مسؤولية أكبر في خدمة وتنمية المجتمعات العربية خاصة في ظل المتغيرات العالمية الراهنة فنجاحها في ذلك يعتمد أساسا على نجاحها في العمليتين التعليمية والبحثية معا، فلا بد عليها أن تسعى إلى تخريج أجيال تؤمن بالوطن وتعلي من قيم الانتماء إليه والاعتزاز بخدمته والدفاع عن قيمه العليا ومصالحه القومية، أجيال تتميز بقدرات علمية رفيعة ومتميزة، وأن تحقق مستويات عالمية رفيعة في التحصيل العلمي وفي تجويد الأداء الإداري والمهني.[20]

إن طريق التنمية المجتمعية هي طريق تهدف إلى تحصين الثقافة الذاتية وإعزازها وتنميتها والحفاظ عليها من خلال حفظ مجموع الإرث الثقافي والتقاليد الشفوية وتطوير الأبحاث اللغوية الضرورية، والإسهام في الثقافة في ميادينها المتشعبة والمتنوعة والمتعددة بمختلف الصيغ ضمن إطار من الأصالة والتفرد،[21] فالمجتمع الذي لا يتمتع بهوية ثقافية أصيلة ومتينة ومتفردة سوف يتعرض لا محالة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة خاصة شبكة الانترنت لغزو ثقافي فضيع، لأن التبادل الثقافي يعتمد على مبدأ العطاء والأخذ والمجتمع الذي يفتقر للهوية الثقافية تندثر ثقافته وشخصيته وتنصهر في الثقافات القوية الغازية.

إن القول أن الجامعة ليست مصنعا للشهادات واليد العاملة هو قول صحيح إلى حد بعيد إلا أن ذلك لا ينفي هدف الجامعة في توفير احتياجات سوق العمل من الإطارات الكفأة التي تناسب مناصب العمل الحديثة التي أفرزتها المتغيرات العالمية الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية الحادثة والتي تلزم المجتمع العربي الراهن بالتحول إلى مجتمع المعرفة، وذلك لن يحدث طبعا دون تكوين وتدريب اليد العاملة وإشباعها بمختلف القيم الإنسانية: العلمية، الإبداعية والإبتكارية، الأخلاقية والدينية، الوطنية والحضارية.

3-2- تجديد فلسفة وأنماط التعليم الجامعي: لم يعد التعليم في الجامعة قاصرا على الصفوة، بل بات مفتوحا لعدد كبير من الأفراد، فالجامعة مرت بثلاث مراحل تبعا للجمهور الذي تستهدفه، بدأت بمرحلة الجامعة للنخبة تلتها مرحلة الجامعة للعدد الأكبر وأصبحت في المرحلة الحالية الجامعة للجميع، وأصبح التعليم الجامعي حقا مكتسبا للجماهير التي تمارس ضغوطها من أجل الحصول عليه،[22] وبات لزاما على المجتمعات إتاحة الفرصة لكل فرد مهما كان أصله الاجتماعي وانتماؤه الطبقي للاستفادة بشكل متكافئ من التربية،[23] وعقدت المؤتمرات المحلية والقومية والدولية محاولة منها إيجاد أساليب وطرق لتوفير أكبر عدد ممكن من الفرص التعليمية التي تستهدف أغلب الشرائح الاجتماعية في

مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية على حد السواء، للقضاء على الطبقية داخل بناء المجتمع الواحد وإعطاء الفرصة للفرد لممارسة حقوقه وواجباته.

إن الطلب المتزايد على التعليم العالي والجامعي في المجتمعات العربية وفي ظل الأنظمة الاقتصادية المتغيرة بسرعة، يكتسب مفهوم التعلم مدى الحياة أهمية كبرى لأن عالم العمل سيتطلب باستمرار مهارات جديدة ومتنوعة، وبالتالي ينبغي تطوير آليات على صعيد التعليم العالي لإتاحة الفرص أمام العاملين في الميادين المختلفة لتطوير مهاراتهم بانتظام وتنمية كفايات جديدة طوال حياتهم.[24] كما أن مفهوم التعليم المستمر ومحاولة خلق المجتمع المتعلم الواعي يقضي استمرار الأفراد في التعليم دون انقطاع من أجل تحقيق آمال الفرد وتنمية قدراته ومهاراته وإمكانياته لمواجهة مطالب العلم والمعرفة المتزايدة[25] وهذا طبعا لن يتحقق إذا ما اكتفت المؤسسات الجامعية بالأنماط التقليدية في التعليم الجامعي والتي تعتمد مبدأ وجود الأستاذ والمتعلم في مكان واحد في نفس الوقت أي التعليم وجها لوجه، وحتى في وجود أحدث تقنيات الإعلام والاتصال والوسائل التعليمية المختلفة في حين تتوفر مقاربات أخرى مثل نظام التعليم عن بعد بواسطة شبكة الانترنت باعتباره نمط مساند لتوسيع سياسات القبول وتكافؤ الفرص التعليمية في النمط التقليدي، فهو نمط يستثمر وبشكل موسع مختلف تقنيات الإعلام والاتصال والوسائل التعليمية المختلفة في التعليم بهدف الوصول إلى فئات جديدة من الطلاب الذين لا يستطيعون الحضور إلى المؤسسات الجامعية.

3-3- تجديد المنهجية التعليمية: إن منهجية التعليم العالي والجامعي المطلوب في القرن الحادي والعشرين هي منهجية تعليم شامل وتخصصي ومرن في نفس الوقت، فلا بد لكل طالب جامعي أن يكتسب معارف ومهارات عامة تكون في مجموعها مالا يقل عن ثلث مواد الدراسة الجامعية وتشمل مجموعات الإنسانيات، العلوم الاجتماعية، العلوم الطبيعية، مناهج التفكير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما الجانب التخصصي فيكون ثلثي المواد الدراسية ولا بد من اقتران مضمون التعليم التخصصي بمهارات التعلم الذاتي المستمر وبمنهجيات التطبيق في حل المشكلات، وبهذه الخلفية يتحقق له الحد الأدنى من الشمولية المعرفية والمهارية العامة والتي يكشف من خلالها الترابط الوثيق بين فروع المعرفة، بالإضافة إلى المرونة في مضمون التعليم الذي يسمح بتعدد نقاط الدخول والعبور أفقيا ورأسيا، كل هذا يسمح بإعادة تأهيل خريج الجامعة في تخصص جديد أو مغاير إذا احتاجت ظروف العمل ذلك في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى سنة أو سنتين.[26]

مازال أمام الجامعة العديد من الأدوار المنتظرة في تعديل طرق التدريس ومناهجه وموضوعاته حتى تتلاءم نوعية الخريجين مع ما تتطلبه مقتضيات العصر، إن الابتعاد عن الحفظ والتلقين والامتحانات التي تعتمد على قدرة الطلاب في استرجاع المعلومات دون تحليل لها أو إعمال ملكات التفكير فيها هو أهم التحديات التي تواجه الجامعة اليوم.[27] لذلك وجب التنويع في أساليب التدريس والخروج بها من سجن التلقين المؤبد الذي حكمت به منذ زمن بعيد، والبحث عن أساليب إبداعية من شأنها أن تنمي التفكير العلمي الإبداعي لدى الطالب وعضو هيئة التدريس في نفس الوقت، ولتعدد تلك الأساليب يمكن اختيار أسلوب واحد يتناسب مع قدرات الطالب والأستاذ أو التنويع في استخدام تلك الأساليب لتغطية وإثراء كل الجوانب في العملية التدريسية.

ويمكن الإشارة هنا إلى أسلوبين من التدريس الإبداعي في الجامعة، أولهما التدريس الكشفي الذي يتيح الفرصة أمام الطلاب لاكتشاف المعرفة بأنفسهم عن طريق قيامهم بأنشطة ذاتية موجهة في المواقف التعليمية ويساعد هذا الأسلوب الطلاب على ممارسة أساليب البحث العلمي وعمليات التخطيط والاستنتاج والحصول على المعرفة من

مصادرها الأولية، كالتجارب والملاحظات والحقائق والمفاهيم الأساسية، وهناك أسلوب حلقات المناقشة وتبادل الرأي والتأثير من خلال العمل الجماعي، ويلزم لنجاح هذه الطريقة البدء بتحديد موضوعات النقاش والتخطيط لها، والعناية بإيجابيات كل طالب في المناقشة شريطة أن تسود المناقشة روح الجماعة بحيث لا يسيطر رأي واحد أو فرد واحد فيمنع تبادل الفكر والرأي.[28]

إن مثل هذا النوع من الأساليب التدريسية يكون ملائما في الحصص التطبيقية أكثر من حصص المحاضرات لأنه وللأسف الشديد في المؤسسات الجامعية العربية بصفة عامة لا تزال تتميز حصص المحاضرات بالعدد الكبير من الطلبة، قد يتعدى أحيانا 200 طالب في المدرج والذي طاقة استيعابه في الأصل أقل من ذلك بكثير، في مثل هذه الحالة حتى ولو أراد عضو هيئة التدريس تطبيق بعض الأساليب الإبداعية سيكون ذلك صعبا جدا، لأنه أحيانا يتحول النقاش بين عدد أقل من هذا إلى فوضى عارمة تخرج عن سيطرة عضو هيئة التدريس، فكيف بهذا العدد؟ لذلك يميل الأساتذة إلى الإملاء أو إلقاء المحاضرة دون فتح باب النقاش أمام الطلبة في مثل هذه الظروف، لكن القصد هنا ليس تأييد هذا الأسلوب وإنما وصف الوضع كما هو عليه لا غير، لأنه من جهة أخرى بمقدور عضو هيئة التدريس تفعيل محاضراته باستخدام بعض التقنيات الفنية والحوارية كاستخدام الخبرات السابقة في التمهيد للمحاضرة واستخدام الأمثلة من الواقع المعيش وإلقاء بعض النكات العلمية و غير العلمية.

3-4- تجديد هيكلة العملية التعليمية: تحتاج الجامعة في العصر الحديث إلى هيكلة جديدة، هيكلة تتحول فيها من مفهوم السلم التعليمي إلى مفهوم الشجرة التعليمية، من مفهوم له بداية محددة، تسلسل محدد ونهاية محددة، إلى مفهوم له بداية فقط مرن ومتنوع في تسلسله، وليس له سقف محدد، أي نهايته مفتوحة، فهو مفهوم ينطوي على:[29]

- معنى الارتباط العضوي بأرضية أو تربة معينة(الجغرافيا، التاريخ، الرؤية الفلسفية) وبمناخ معين (متغيرات النظام الإقليمي).
- البناء المستمر أي أن يتحول التعليم إلى كيان حي دائم الحركة والنمو.
- جذع أساسي واحد وهو التعليم الأساسي الذي لابد أن يمر به أو أن يتسلقه كل أبناء الوطن الواحد.
- فروع وأغصان متعددة، يمكن لهؤلاء الأبناء أن يتسلقوا أيا منها حسب قدراتهم واختياراتهم.
- تعدد فرص الارتفاع الرأسي الدائم إلى حيث أعلى فروع الشجرة، كما ينطوي على فرص الانتقال الأفقي الدائم من فرع آخر.

من الواضح أن فكرة الشجرة التعليمية تقوم على تعبير مجازي وهو إحتواء التعليم على جذع أساسي واحد يمر به كل الطلبة في مراحل تكوينهم الأولى وهي مرحلة التعليم الأساسي التي تشمل كل من وسائل التعلم الأساسية كالقراءة، الكتابة، التعبير الشفهي، الحساب، المهارات والقيم التي يحتاجها الأفراد في تنمية قدراتهم للعيش والعمل بصورة كريمة بهدف تحسين نوعية حياتهم ومواصلة التعليم، ثم بعد الجذع تأتي الفروع والأغصان وتمثل أنماط المعارف، فكل طالب لديه الحرية في اختيار أصناف المعرفة التي تتوافق مع ميوله واتجاهاته.

فهذه الهيكلة الحديثة تشمل مفهوم الجسور التعليمية، ونقاط العبور المتعددة، فهي تنطوي على إتاحة فرص دائمة لكل مواطن لدخول النظام التعليمي مهما كان عمره ومستوى تعليمه الرسمي السابق، ويعني ذلك إجرائيا أن تتعدد نقاط الدخول والصعود على أفرع الشجرة التعليمية، كما يعني إمكانية الانتقال عبر الجسور من تخصص إلى آخر،

ومن مهنة إلى أخرى ويكون معيار الدخول والعبور على هذه الجسور هو القدرة على متابعة نوع التعليم الذي يريد الفرد الالتحاق به.[30]

إن مثل هذه الهيكلة تعطي فرص تعليمية متكافئة وعدالة في توزيعها للطلبة الجامعيين ولكل من يطلب العلم، وتدعم مفهوم التعلم مدى الحياة الذي تنادي به منظمة اليونيسكو العالمية، هذا المفهوم الذي يشمل بدوره مفاهيم: التعلم للعيش معا، التعلم للمعرفة، التعلم للحياة، التعلم للتواجد في الحياة.

وعلى غرار مثيلاتها في المجتمعات العربية توجهت الجامعة الجزائرية في محاولة منها لتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي والجامعي بوضع هيكلة جديدة لعملية التعليم، هيكلة تعتمد مفهوم الشجرة التعليمية، تستجيب للمعايير الدولية وتسمح بمقروئية أفضل للشهادات الوطنية وتحقق تناغم النظام الوطني مع أنظمة التعليم العالي في العالم تكون مصحوبة بتحيين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية وتهدف إلى تمكين الطالب الجامعي من:[31]

- اكتساب المعارف وتعميقها وتنوعها في مجالات أساسية تتساوق مع المحيط الاجتماعي المهني، مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج العناصر المكونة لمقاربة متداخلة التخصصات تتيح بصفتها تلك معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية .
- اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي وملكات التحليل والتركيب والقدرة على التكيف.
- أن يكون الفاعل الأساسي في مسار تكوينه من خلال بيداغوجية نشطة مدعومة بفريق بيداغوجي طوال مساره الدراسي.
- الاستفادة من توجيه ناجع وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد، إما للحياة العملية عبر تعظيم فرص اندماجه المهني أو لمتابعة الدراسة الجامعية.

تنقسم الهيكلة الجديدة ليسانس– ماستر– دكتوراه إلى ثلاثة أطوار، يتمثل الطور الأول في الليسانس مدته 3 سنوات ويتضمن مرحلتين: تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتكوين متخصص، يسعى هذا الطور إلى تحقيق غايتين: غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل وغاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر، أما الطور الثاني فهو الماستر مدته عامين، وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية تستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق بهذا الطور، كما أنه مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس ذات طابع مهني والذي يمكنه هكذا من العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية، يؤدي هذا الطور مهمتين أساسيتين: مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد بما يسمح بالنفاذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة(ماستر مهني)، ومهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي(ماستر بحث). أما الطور الأخير فهو الدكتوراه مدته ثلاث سنوات يرمي إلى تعميق المعارف في تخصص محدد، وتحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث(تنمية الاستعدادات للبحث، معنى العمل في فريق،..).[32]

بهذه الطريقة ينهي الطالب الجامعي دراسته الجامعية من الليسانس إلى الدكتوراه في مدة أقصاها ثماني سنوات ويوفر على نفسه من عامين إلى ثلاث سنوات في حالة التزامه بالمدة القانونية للماجستير عامين وأربع سنوات للدكتوراه والتي تصل في أغلب الأحيان إلى ثلاث سنوات ماجستير وخمس سنوات فما فوق للدكتوراه في الهيكلة الكلاسيكية

وبالتالي يتخرج الطالب الجامعي برتبة دكتوراه وهو في أواخر الثلاثينات من العمر، في حين يتخرج حسب الهيكلة الجديدة في أواخر العشرينات.

3-5- تجديد عملية البحث العلمي: سعت المجتمعات العربية إلى تحسين وضع البحث العلمي في مؤسساتها الجامعية وقد أشارت في المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المعنون ب" نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية- المنعقد في الفترة الممتدة بين 31 ماي و2 جوان 2009 بالقاهرة- إلى ضرورة:[33]

- رفع مخصصات البحث العلمي في الدول العربية بحيث لا تقل عن 2٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال العشر سنوات المقبلة.
- وضع برامج للبحث المشترك بين الدول العربية وإحداث آليات لتفعيلها.
- تشجيع إنشاء شبكات البحث العلمي المشتركة على مستوى المنطقة العربية.
- تنظيم مؤتمر عام للعلوم والتكنولوجيا والابتكار على مستوى الدول العربية، ينعقد كل فترة زمنية في إحدى الدول العربية لزيادة التواصل والتعاون في المنطقة العربية ورصد مدى التقدم في مجال البحث العلمي والتكنولوجي في البلدان العربية المختلفة.

وبدورها سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع الجزائري إلى تحسين أوضاع البحث العلمي في العشرية القادمة من خلال تعديل وإتمام القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 11/98عن طريق التقرير العام[34] الذي يرمي إلى معالجة الخلل المسجل خلال تنفيذه وتحديد الأعمال التي ينبغي تطبيقها خلال الفترة الخماسية 2008-2012 في مجال البرمجة والتنظيم والتدابير المؤسساتية تطوير الموارد البشرية والبحث العلمي، التطوير التكنولوجي وتطوير الهندسة والبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والمعلومات العلمية والتقنية، التعاون العلمي إضافة للتثمين، كذا الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى والتمويل.

3-6 - تجديد مصادر التمويل: أشار المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي في الدول العربية السابق الإشارة إليه إلى ضرورة تنويع مصادر التمويل وتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تنمية مواردها الذاتية، بالإضافة إلى رفع مخصصات التعليم بناءا على التكلفة الفعلية للطالب الجامعي في مختلف التخصصات في المستويات التعليمية ووفق معايير الجودة، وهو نفس الشيء الذي أكده المؤتمر العالمي للتعليم العالي المعنون ب" La nouvelle dynamique de l'enseignement et de la recherche au service du progress social et du développement"[35]-المنعقد بمقر اليونيسكو بباريس في الفترة الممتدة بين 5 و8 جويلية 2009 – والذي يذهب في بيانه الختامي إلى التأكيد على وجوب تشجيع التمويل الخاص بالرغم من كون التربية ثروة عمومية، لأن الثروات العمومية محدودة ولا تستطيع حجما أن تتكفل بكل أعباء هذا القطاع السريع التطور لذلك وجب إيجاد طرق ومصادر للتمويل وبالأخص الشركاء العموميين/ الخواص.

إن التنويع في مصادر تمويل التعليم العالي والجامعي من شأنه زيادة فرص القبول وارتفاع عدد الطلبة الجامعيين في المجتمعات العربية، فهي تتميز بمؤسسات جامعية حكومية تمولها الدولة حيث تتكفل بكافة المصاريف التعليمية للطالب الجامعي مع دفع رسوم رمزية، وبمؤسسات جامعية خاصة، حيث يتكفل الطالب الجامعي بكافة مصاريفه التعليمية وهي مكلفة جدا حتى تستفيد هذه المؤسسات من عائد مصاريفها وبمؤسسات جامعية مختلطة

التمويل حكومية وخاصة في آن واحد وتسمى أيضا بالمؤسسات الجامعية الأهلية وهي أشبه بالمؤسسات الحكومية إلا أنه ترتفع فيها قيمة الرسوم، لكنها غير مكلفة كما في المؤسسات الجامعية الخاصة.

وتتميز الجامعة الجزائرية بأنها حكومية التمويل والإشراف وغير قابلة للخوصصة، إلا انه صدر مؤخرا القانون رقم 06/08 المؤرخ في 16 صفر 1729 الموافق ل 23 فبراير 2008المعدل والمتمم للقانون رقم 05/99 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419الموافق ل 4 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي من خلال باب رابع مكرر عنوانه" التكوين العالي الذي تضمنه مؤسسات خاصة".[36] والذي يسمح لأي شخص معنوي إنشاء مؤسسة تعليم عالي للطورين الأول والثاني.

وعلى كل هناك مصادر متنوعة ومختلفة للتعليم العالي والجامعي، قد تكون مجسدة كلها في بعض المجتمعات العربية وقد يتجسد بعضها فقط، ومن بين هذه المصادر :الرسوم، المنح والقروض، الخصخصة التحول إلى نظام الجامعة المنتجة الهبات والأوقاف، الضرائب، بوالص التأمين والسندات،الكوبونات التعليمية.

خلاصة

وختاما فإن الجامعات العربية إذا أرادت أن تجد لها مكانا مرموقا بين الجامعات الغربية العريقة والمتقدمة عليها أن تتسلح بالتقدم العلمي والتكنولوجي وأن تتزود بزاد المعلومات والمعرفة وأن تحدد استراتيجياتها لمواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة وأن تستفيد من إيجابياتها وبمعنى أدق أن تتمتع بدرجة عالية من المرونة والليونة حتى تستطيع أن تصمد في وجه الرياح العاتية التي تولدها المتغيرات العالمية الحديثة.

عليها أن تقيم نفسها بنفسها وتنتقدها وتجدد ما يمكن تجديده وتجويده، وأن تعيد هندسة وهيكلة ما لم يعد صالحا للتجديد حيث في بعض الحالات يصبح التجديد غير ذي جدوى مما يستوجب إعادة الهيكلة(الهندرة) لكن ذلك لا يعني بالضرورة استيراد قوالب هيكلة جاهزة من الدول المتقدمة وإنما عليها الابتكار.

عليها إقامة هيئات الاعتماد وضمان الجودة لمراقبة مخرجاتها ومدى مطابقتها للأهداف العامة والمعايير الدولية، والكشف عن مواقع الخلل والقصور في عملياتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع وإيجاد الحلول الممكنة لذلك.

عليها الإستفادة فعلا من نتائج المؤتمرات المحلية والدولية والعالمية سواء المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي أو غيرها من المشكلات المجتمعية، حتى تستعيد ثقة المجتمع بها من جديد، تلك الثقة التي فقدتها بتعاقب الأزمات والضغوطات المجتمعية المحلية والعالمية المحيطة بها.

الهوامش والبيبليوغرافيا

[1] بودالي محمد، "أزمة البحث العلمي في الجزائر" ، مجلة الحقيقة، العدد السادس، جامعة أدرار ماي 2005، ص.19.

[2] عائشة التائب، "البحث والتكوين الجامعي في العالم العربي: الواقع والآفاق"، مجلة الحقيقة، العدد السادس(ماي 2005)، ص.5.

[3] إعلان القاهرة حول التعليم العالي في البلدان العربية، 2009، ص.2.

[4] علي القاسمي، "سلاح التطوير الشامل، إصلاح الجامعات العربية يكفل إلى حد بعيد مستقبل المجتمع"، العرب الأسبوعي، 2009/1/3، ص.9.

[5] أحمد الخطيب، الجامعات الإفتراضية: نماذج حديثة، جدارا للكتاب العالمي، الأردن 2006، ص.120.

[6] علي القاسمي، مرجع سابق، ص.9.

[7] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص.120.

[8] علي الحوات، "التعليم العالي في الوطن العربي بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير"، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية الفكر العربي، العدد98 خريف 1999، ص.10.

[9] محمد طاقة، مأزق العولمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص.21.

[10] حسن شحاتة، مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، مصر 2004، ص.183.

[11] محمد حسنين العجمي، التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، دار الجامعة الجديدة، مصر 2006، ص.84.

[12] محمد عبد الرازق إبراهيم، منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة،ط.2، دار الفكر، الأردن 2007، ص.36.

[13] نفس المرجع السابق، ص.33.

[14] نفس المرجع السابق، ص. 40، (بتصرف).

[15] محمد عبد الرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص:42-43، (بتصرف).

[16] نفس المرجع السابق، ص.44.

[17] زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، روائع مجدلاوي، الأردن 2000، ص.200.

[18] حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر 2000، ص.149.

[19] شبل بدران، جمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2001، ص.73.

[20] زكريا بشير إمام، مرجع سابق، ص.198.

[21] محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر 2000، ص.157، (بتصرف).

[22] شبل بدران وجمال الدهشان، مرجع سابق، ص.71.

[23] شبل بدران، تكافؤ الفرص في التعليم، دار المعرفة الجامعية، مصر 2002، ص.32.

[24] إعلان بيروت حول التعليم العالي في الدول العربية للقرن الواحد والعشرين، 1998، ص.46.

[25] شبل بدران، مرجع سابق، ص.185.

[26] علي أحمد مدكور، التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، مصر 2000، ص:188-189.

[27] فرج عبد الفتاح فرج، "دور الجامعة في إحداث التنمية أثناء فترات التحول الاقتصادي"، مجلة الحقيقة، العدد السادس، جامعة أدرار، ماي 2005، ص.36.

[28] حسن شحاتة، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر 2001، ص:18-19.

[29] علي أحمد مدكور، مرجع سابق، ص.183.

[30] نفس المرجع السابق، ص.184.

[31] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، جوان 2007، ص.14. مأخوذ من الموقع الإلكتروني للوزارة: www.mesrs.dz

[32] إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق، ص:14-15.

[33] إعلان القاهرة حول التعليم العالي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص.9.

[34] التقرير العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 10 (27 فبراير 2008)، ص:8-9، الموقع الإلكتروني: www.jorap.dz

[35] conférence mondiale sur l'enseignement supérieur 2009 : « la nouvelle dynamique de l'enseignement et de la recherche au service du progrès social et du développement ». UNESCO , paris, 5-8 juillet 2009.p.6. www.unesco.com

[36] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية**، العدد10، 27 فبراير 2008، ص.40.